

الفصل الأول

حول كتابه
تأليف
الطبيقة العامة

كتاب

تاريخ الطبقة العاملة المصرية مهمة يكتنفها كثير من العقبات ، بل ان هذه العقبات لتتضاعف وتشتد عندما تكون الكتابة من خلال عمل فردى يقصر عن استنفار جهود الآخرين أو يعجز عن اثارة اهتمامهم وكسب تعاونهم . فتاريخ الطبقة العاملة - في رأي - لا يمكن أن ينال حقه الكامل من الانجاز من خلال الجهد الفردى مهما كانت طاقات هذا الجهد . وفى تقديرى أن السبيل الأمثل لاثمائه هو أن يسند الى جماعة اوهيئة قادرة على تجنيد الباحثين والكتاب والمؤرخين وتقسيم العمل بينهم والتنسيق بين جهودهم . ولن يتم ذلك فى الواقع ما لم تصبح هذه المهمة الشغل الشاغل للحركة العمالية ذاتها ؛ بما يتوافر لديها الآن من امكانيات جبارة وتنظيمات نقابية عريقة وقيادات رسمية او فكرية . فاذا لم يجد تاريخ الطبقة العاملة عند هؤلاء القوم ما يستحقه من الاهتمام ، فلا أقل من أن يصيب قدرا من عناية الجامعات وكلياتها المسئولة واساتذتها ومؤرخيها الأكفاء . ولا أقل أيضا من أن يكون للاتحاد الاشتراكى العربى سهم فى هذه المهمة باعتباره طليعة للفكر وللعمل الوطنى والاشتراكى الذى تلعب الطبقة العاملة دورا أساسيا فى حمل مسئولياته .

أما أن تقع هذه المهمة العسيرة - والكبيرة - على عاتق
الجهد الفردى فإن ذلك يحرمها أفضل شروط النجاح .

ولسنا نجرى الحديث عن العقبات هنا على سبيل
تبرير القصور أو التماس العذر للنقائص والأخطاء ، وإنما
نجرىه اقرارا لواقع أكيد . فالكتاب يكاد يبدأ من فراغ .
وهذا قول لا مبالغة فيه إذ ليس هناك من سوابق البحوث
التاريخية ما يمكن الاعتماد عليها ، بل ربما كان علينا فى
بعض الأحيان أن نلتزم جانب الحذر ازاء المحاولات التى
بذلت من قبل مخافة الوقوع فى أخطاء شائعة أو قبول
أحكام مبسرة .

لقد كانت المشكلة - فى واقع الأمر - ذات شقين
أساسيين : أولهما مشكلة الكشف عن المصادر الحقيقية
للبحث ومن ثم الوصول إليها واستخدامها بقدر ما يسمح به
الجهد الفردى وإمكانيات الوقت والتفرغ . وثانيهما مشكلة
تحديد المنهج الواجب التزامه فى صياغة تاريخ الطبقة
العامة .

لقد كانت مشكلة المصادر - بحق - العقبة الكئود على
طريق هذا البحث . فالمؤرخون - أو أغلبهم على كل حال -
الذين تناولوا تاريخ مصر الحديثة خلال القرنين التاسع
عشر والعشرين ، وهى الفترة التى شهدت إرهاصات
نشوء الطبقة العامة ونموها المبكر ، لم يعنوا عناية تذكر
بالجانب الاجتماعى فى حركة التاريخ ، وبالتالى فإنهم

اسقطوا من حسابهم تاريخ القوى الاجتماعية وخاصة تاريخ الطبقات الشعبية واهمها العمال والفلاحون . ولم يكن يجدينا كثيرا ان نلتبس عندهم العون في سعينا للحصول على مادة علمية مباشرة تخدم هذا التاريخ . ولكن مؤلفاتهم ظلت رغم هذا القصور الفادح مصدرا هاما لمتابعة الاطار السياسى العام لحياة الطبقة العاملة وحركتها . ولم يخرج على هذا الاتجاه السائد بين المؤرخين غير نفر قليل نذكر منهم دكتور محمد انيس ودكتور السيد رجب حراز في مؤلفهما الهام « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية » ، وشهدى عطيه الشافعى في كتابه « تطور الحركة الوطنية المصرية (١٩٥٧) » ودكتور راشد البراوى في كتابه « حقيقة الانقلاب الاخير في مصر » وكتاب احمد زكى « تاريخ مصر الاجتماعى » وكتاب صبحى وحيدة « فى اصول المسألة المصرية » (١٩٥٠) .

وضاعف من صعوبة الكشف عن المصادر أيضا ما اتسمت به الطبقة العاملة المصرية من عجز - او نفور تام - عن تسجيل حركتها ونشاطها . والواقع أن لهذه السمة جانبين متميزين : **اولهما** أن قادة الطبقة العاملة وخاصة فى التنظيمات النقابية لم يمارسوا كتابة التراجم الذاتية او المذكرات الخاصة ، ونادرا ما سجلوا آراءهم او مواقفهم بغرض النشر . ولا يخفى ان هذه الوسائل كان يمكن أن تحفظ لنا كثيرا من أحداث تاريخ الطبقة العاملة ونبض حياتها ورجالها . **وثانيهما** أن المنظمات العمالية - وخاصة النقابات - لم تحسن فى يوم من الأيام مسك

دفاترها أو حفظ محاضرها بشكل يضمن لها البقاء على مر
الأيام . والأرجح أن ما تم تسجيله من أعمالها لم يلبث أن
لقى من الإهمال وقلة العناية ما عجل باندثاره . كما اختفى
ما بقى من هذا وذاك خلال غارات البوليس ورجال الامن
في فترات القهر والارهاب التي طالما تعرضت لها الطبقة
العاملة المصرية .

وإذا كانت هاتان العقبان - بطبيعتهما - مما يصعب
تدليله ، فإن لتاريخ الطبقة العاملة المصرية **مصادر أخرى**
من الممكن الوصول اليها إذا انتقل الجهد من مستوى العمل
الفردى الى مستوى العمل الجماعى المنظم ، وإذا توافرت
لهذا الجهد مساندة رسمية أو شعبية واعية .

ويأتى فى المحل الأول - ضمن هذه المصادر - ما يمكن
أن نسميه « مجموعة الوثائق الرسمية » . ولعل أهمها فى
تقديرنا محاضر اقسام البوليس فى القاهرة والاسكندرية
ومدن القنال والمحلة الكبرى فى الفترة من ١٨٩٠ الى
١٩٣٩ . وتستمد هذه المحاضر أهميتها من حقيقة خاصه
تتصل بتطور علاقة الدولة بالطبقة العاملة فى مصر . فقد
ظلت مشاكل العمل والعمال - طوال هذه الفترة - ضمن
مسئوليات وزارة الداخلية تتولاها اقسام البوليس فى
أعمالها اليومية وترصدها فى دفاتر الأحوال مثل الحوادث
الجارية ومعارك الجيران والجرائم . ولا شك أن هذه
المحاضر تضم فىضا من المعلومات والبيانات الهامة عن
منازعات العمل والإضرابات والنشاط النقابى وغير ذلك من
مظاهر حركة الطبقة العاملة وحياتها . وقد نؤكد لنا أن

جانبا كبيرا من هذه المحاضر ودفاتر الاحوال لا يزال حبيس
المخازن المظلمة فى دار المحفوظات . ومن الممكن لو بذل جهد
جماعى ان تخرج الى الضوء ويجرى تحليلها وتصنيفها ومن
ثم نشرها كوثائق تاريخية لمن يريد استخدامها من الباحثين
او المؤرخين .

ويتصل بهذه المصادر - أيضا - مجموعة تقارير لجنة
التوفيق المركزية فى الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢٤ . وقد
تحققنا من ان هذه اللجنة كانت تصدر تقريرا عن أعمالها
كل ثلاثة شهور تعرض فيه نشاطها والمشاكل العمالية التى
قامت بتسويتها . ولكننا لا نعرف على وجه التحقيق اذا
كان هذا التقليد قد استمر بعد عام ١٩٢٤ حينما توقفت
أعمال هذه اللجنة لتحل محلها لجان محلية فى المديريات ،
ولكن قد يعوضنا عن ذلك مؤقتا التقرير العام الذى أعدته
لجنة رضا باشا التى كلفت بوضع مشروع قانون العمل
عام ١٩٢٧ . بعنوان : « مشاكل العمال فى مصر من واقع
أعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٧
ويشمل هذا البحث أعمال لجنة التوفيق العامة وأعمال
لجنة التوفيق المحلية » . وفى تقديرنا ان هذا التقرير -
يوم أن نعرض عليه - سيصبح كثيرا من معلوماتنا عن هذه
الفترة بقدر ما يزودنا ببيانات كثيرة نحن فى حاجة ماسة
اليها اليوم من أجل استكمال صورة الحركة العمالية فى
اعقاب الحرب العالمية الاولى .

وتكمل هذه المجموعة من المصادر مجموعة أخرى من
تقارير « مكتب العمل » الذى أنشئ عام ١٩٣٠ والمحفوظات

المتخلفة عنه قبل أن يضم الى وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ . ولهذه المجموعة أهمية مزدوجة : فهي تكشف جانبا من الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية في حياة الطبقة العاملة المصرية ، كما تلقى ضوءا ساطعا على مرحلة هامة من مراحل بدء تشريع العمل والاتجاهات التي سيطرت عليه .

والصدر المهم الثانى لتاريخ الطبقة العاملة المصرية - وخاصة فى الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٦ - مجموعة التقارير الاجنبية عن مصر واحوالها .

ويقع ضمن هذه المجموعة تقارير المعتمدين البريطانيين قبل اعلان الاستقلال الشكلى عام ١٩٢٢ وفيما تلا ذلك من سنوات . وتعتبر تقارير اللورد كرومر من اهم هذه التقارير بدون منازع . والمعروف أن الحظر الذي تفرضه الحكومة البريطانية على هذه التقارير يرفع عادة بعد مرور خمسين سنة من صدورها ، بل ان بعضها قد سمح بنشره فعلا - بصورة ما - فور صدورها مباشرة . وأهمية هذه التقارير أنها كانت تتناول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى مصر فى زمانها ، وتكشف عن جوانب خطيرة من الادارة الاستعمارية البريطانية خلال هذه الفترة المظلمة من التاريخ المصرى .

ويندرج ضمن هذه المجموعة ايضا - وان كان يخدم فترة مبكرة من التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة - مجموعة تقارير الفنيين البريطانيين وبعض قناصل الدول الكبرى فى عصر محمد على . وقد جمع جانب كبير من هذه التقارير

وترجمت الى العربية ونشرت في كتاب « بناء دولة » :
مصر محمد على (السياسة الداخلية) الذي أعدته مجموعة
من المؤرخين المصريين عام ١٩٤٨ تضم دكتور محمد فرّاد
شكرى والاستاذ عبد المقصود العناني والاستاذ سيد محمد
خليل .

ومتابعة هذه التقارير الاجنبية على مر السنين جدير
بأن يكشف لنا مثلاً وثائق السلطات الحربية البريطانية
حول تشكيل فرقة العمل المصرية من الفلاحين والعمل
للخدمة خلال الحرب العالمية الاولى . وعمل الميسكرات
البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية وعمل القنال في
أعقاب هذه الحرب ، وغير ذلك من الأعمال أو الاحداث
المتصلة بحياة الطبقة العاملة المصرية .

والمصدر الثالث لتاريخ الطبقة العاملة المصرية هو
مجموعة الصحف المصرية منذ عام ١٨٩٠ . ويعتبر هذا
المصدر أيسر المصادر التي في متناول يد الباحثين ، وأكثرها
زخراً بالأخبار والمعلومات المفيدة عن الطبقة العاملة ، ولكن
يعيب هذا المصدر حقا أن الطبقة العاملة لم يكن لها نصيب
يذكر من ملكية الصحافة المصرية أو النفوذ عليها ، بل كانت
قسمة مشتركة بين القوى الاجتماعية الأخرى تعبر عن
آرائها وتعنى بأنبائها ، وتقف في أغلب الأحيان موقفاً مناوئاً
للطبقة العاملة وحركتها .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الباحث المدقق سيجد في
مجموعة الصحف المصرية مصدراً هاماً - وأساسياً أحياناً
- للمعلومات والاحداث . والحصول عليها يساعد على

ضبط تسلسل الحوادث كبداية ضرورية لتحليلها والربط بينها وفهم حقيقتها ومضمونها .

تلك - اذن - فى رايانا هى المصادر الرئيسية لتاريخ الطبقة العاملة المصرية . وهى كما عرفنا موزعة الى ثلاث مجموعات : مجموعة الوثائق الرسمية ، ومجموعة التقارير الاجنبية ومجموعة الصحافة المصرية .

والتاريخ الحالى الذى تقدمه فى هذا الكتاب هو محصلة الاطلاع **الجزئى** على مجموعة الوثائق الرسمية والتقارير الاجنبية ، والاطلاع الذى يقارب اكتمال على مجموعة الصحافة المصرية . ونحن نعتزف - منذ البداية - بان لا سبيل انى كتابة تاريخ حقيقى للطبقة العاملة المصرية ما لم تصبح هذه المجموعات كاملة تحت يد الباحث وهذا لن يتحقق الا من خلال عمل جماعى منظم .

فمن مجموعة الوثائق الرسمية حصلنا على جانب محدود من تقارير لجنة التوفيق العامة ، وبعض تقارير مكتب العمل . ومن مجموعة التقارير الاجنبية حصلنا على تقارير اللورد كرومر ومجموعة التقارير المترجمة للفنيين البريطانيين والقناصل التى اشرنا اليها من قبل . واكننا عجزنا تماما عن الحصول على محاضر اقسام البوليس رغم اهميتها البالغة .

ومن مجموعة الصحافة المصرية تلقيت معونة كبيرة من الباحثين المصريين السيدة بثينة صالح والسيد/ابراهيم سلطان اللذين عملا معى اكثر من اربع سنوات فى جمع

حصيلة وافرة من أنباء الطبقة العاملة من مجموعة الصحف المصرية بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩٤٢ . وشملت جهودهما جرائد المؤيد واللواء والاهرام والمقطم والسفور والاعخبار واتحاد العمال . وعلى الرغم من وجود فجوات زمنية عديدة فيما جمعهما من مواد نتيجة لصعوبة الحصول على المجموعات الكاملة للصحف . فإن الحصيلة التي حققها كانت لها فائدة كبيرة ومزدوجة : فمن ناحية أعطانا هذا التجميع الفذ منطلقا حقيقيا نحو متابعة الخطوط العريضة لتاريخ الطبقة العاملة مع الكشف عن وثائق هامة وأسماء لقيادات كاد أن يطويها النسيان . ومن ناحية أخرى أعطانا هذا التجميع احساسا قويا بالمناخ العام الذي أحاط بالطبقة العاملة ، والأوضاع التي أحدثتها هذه الطبقة في القوى الاجتماعية والسياسية المعاصرة .

وبالاختصار كانت حصيلة البحث في مجموعة الصحافة المصرية أشبه بعملية وضع الشواهد على القبور المهجورة . الصامته لتعلن عن هوية ساكنيها من الرجال والنساء البسطاء الذين قامت على أكتافهم - وبفضل شجاعتهم وتضحياتهم - مؤسسات الطبقة العاملة ونظمها وقيمتها وحركتها .

والحقيقة اننى لم أكن أسير فى هذا الطريق بمفردى . فالحلم الذى راودنى سنوات طويلة من أجل كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية لم يكن وقفا على ، بل كنت أشارك فيه مع آخرين من جيلى . فمنذ سنوات - وحول هذا الحلم -

تجمع نفر من الباحثين العماليين راح كل منهم يبذل من الجهد
الفردى لتحقيق هذا الحلم بقدر ما يسمح له وقته أو عمله .
ولكن هذه الجهود ظلت فى النهاية - جهودا فردية متفرقة
لا يضمها تخطيط مشترك ولا ينسق بينها عمل جماعى منظم .

وقد برز من صفوف هذه الجماعة المرحوم محمد حلمى
أبراهيم الذى اهتم بالبحث فى الاصول التاريخية للنقابات
المصرية وتمكن - قبيل وفاته المبكرة - من أن ينشر سلسلة
من اندراستات الرائدة بمجلة التأمينات الاجتماعية كشف
فيها كثيرا من الغموض الذى كان يخيم على نشوء الحركة
النقابية فى مصر . وقد جمع المعهد العالى للدراسات
الاشتراكية هذه الدراسات لتكون ضمن القراءات المقررة فى
برامجه .

وشهد عام ١٩٦٦ باكورة انتاج باحثين جادين اختاروا أن
يربطا بين هدف البحث فى تاريخ الطبقة العاملة وبين هدف
التحصيل الأكاديمى فى الجامعة ، وهما الدكتور سليمان
محمد النخيل الذى قدم رسالته للدكتوراه فى موضوع موقف
الصحافة المصرية من الحركة العمالية ، والاستاذ رءوف عباس
الذى قدم رسالة الماجستير فى التاريخ فى موضوع تطور
الحركة العمالية المصرية .

وهناك - ولا شك - أسماء لباحثين آخرين فى تاريخ
الطبقة العاملة مثل الاستاذ جمال البنا والاستاذ عبد المنعم
الغزالى الجبيلى - ولكنهم لم ينشروا من نتائج أبحاثهم الا النذر
اليسير رغم طول ما بذلوه من وقت وجهد فى تجميع المادة
العلمية والوثائق .

واذا كنت أخص هذه المجموعة الصغيرة بالذكر ، فذلك لأنهم متفقدون فى موقفهم ازاء أسلوب البحث فى تاريخ الطبقة العاملة . فهم - وان فرقت بينهم دروب العمل والحياة . مجمعون على أن السبيل الامثل الى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية ينبغى أن يبدأ بالبحث عن المصادر الرئيسية لهذا التاريخ ، ومن ثم الاتجاه الى هذه المصادر واستخدامها فيما يعدونه من بحوث . واذا كان هذا الاسلوب قد جمع بينهم فانه قد أصبح فى الوقت ذاته علامة مميزة لهم عن عشرات من المؤلفين الذين سبقوهم مثل الدكتور حسين خلاف والدكتور زكى بدوى وغيرهما ممن كتبوا مقدمات تاريخية لدراساتهم فى التشريع العمالى . ذلك أن هؤلاء المؤلفين القانونيين قد وقعوا جميعا - وبدرجات متفاوتة - تحت سيطرة كتابين مبكرين تناولا جانبا من تاريخ النقابات المصرية ، وهما كتاب المحامى الفرنسى جان فاليه الذى نشره عام ١٩١١ بعنوان : مساهمة فى دراسة أحوال العمل والعمال بالمصانع الكبرى فى مصر ، وكتاب النقابى الرائد المرحوم سيد قنديل الذى نشره عام ١٩٣٧ بعنوان « نقابيتى » . وقد اكتفى هؤلاء المؤلفون بالنقل المباشر عن هذين الكتابين وظلت المعلومات التى نقلوها تنتقل بدورها من كتاب الى آخر دون تمحيص ، حتى ظهرت بوادر انتاج جماعة الباحثين المحدثين الذين أشرنا اليهم ، والذين فضلوا العودة الى المصادر الاصلية للتاريخ وبذل أقصى ما فى وسعهم من جهد للكشف عنها واستخدامها .

واذا كانت مشكلة انصادر قد أصبحت على هذا النحو من الوضوح فان مشكلة المنهج الواجب التزامه فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة تحتاج الى قدر أكبر من البحث والمناقشة .

فماذا نقصد - تماما - عندما نتحدث عن تاريخ للطبقة العاملة ؟ وهل يمكن أن يكتب هذا التاريخ بمعزل عن تاريخ الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع ؟ وإذا كان ذلك ممكنا حقا فما هى أبعاد الحقيقة ، أو ما هى الجوانب التى ينبغى أن يتناولها من حياة الطبقة العاملة ، والتى بدونها لا يكون هذا التاريخ كاملا ؟ .

ان الصعوبة التى يطرحها هذا التساؤل - فى واقع الامر - لا تكمن فى الشق الأول منه (وهو هل يمكن كتابه تاريخ الطبقة العاملة بمعزل عن تاريخ الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع) فالطبقة العاملة حديثة النشأة بالنسبة لهذه القوى فى المجتمع المصرى ، وظهورها على خريطة المجتمع مع بداية القرن العشرين وفى ظروف اقتصادية واجتماعية معينة يجعل من اليسير التعرف عليها وتحديد ملامحها بقدر وافر من الوضوح . ولكن ذلك لا يعزلها عن القوى الاجتماعية الأخرى ، فقد نشأت الطبقة العاملة المصرية - كما سنرى - فى كنف الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية ومؤسساتها الحديثة وخاصة فى المرافق ، فوضعتها هذه النشأة موضع التناقض الحتمى مع القوى الأجنبية ومع كل من ارتبط بها من القوى الاجتماعية المسيطرة فى ذلك الوقت . ومن ناحية أخرى ، وكما سرى أيضا ، تشكلت الطبقة العاملة المصرية - فى الأساس - من جماعات الفلاحين المعدمين الذين

انتقلوا الى المراكز الحضرية ومن جماعات الصناعات الحرفيين الذين تأثرت حرفهم نتيجة للمنافسة الاجنبية وأخذوا يقبلون العمل المأجور ، ولهذا فانهم أصبحوا فى موضع التحالف الطبيعى منذ البداية ، والفلاحون والصناعات الحرفيون يشكلون خلفية بشرية للطبقة العاملة المصرية ومصدرا من مصادر نموها وتضخمها باستمرار .

ومن هنا فان الدراسة التاريخية الجادة لايمكن أن تتم بطبيعة الحال الا اذا أبرزت باستمرار شكل العلاقات السائدة بين الطبقة العاملة وغيرها من القوى الاجتماعية . ومعنى ذلك أن صعوبة تحديد المنهج لا تكمن - اذن - فى هذا التساؤل ، وليس هناك خلاف حول ضرورة احتواء تاريخ الطبقة العاملة لأشكال العلاقات التى تربطها مع غيرها من القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع .

ان الصعوبة الحقيقية هى كيف نحدد الجوانب التى ينبغى ان يتناولها تاريخ الطبقة العاملة . والواقع ان هذه المشكلة قد أثارت خلافات شديدة - حول المنهج - أسفرت فى نهاية الامر عن ثلاثة اتجاهات أساسية فى صفوف مؤرخى الطبقة العاملة :

فهناك اتجاه يركز أصحابه على تاريخ الحركة النقابية باعتبارها التنظيم الرئيسى الذى أنشأته الطبقة العاملة وطورته خلال صراعها من أجل شرط عمل وحياة أفضل . ويسود هذا الاتجاه فى البلدان التى نمت فيها النقابات نموا كبيرا

وتمكنت من أن تفرض وجودها ونفوذها - الى حد بعيد -
داخل هذه البلدان .

وهناك اتجاه ثان يمتاز بأنه أوسع أفقا وشمولا من
الاتجاه السابق . ويركز أصحابه على تاريخ الحركة العمالية
التي يصورونها على انها حركة عريضة متكاملة ، تتكون من
أجنحة متعددة من التنظيمات التي تنتمي الى الطبقة العاملة .
وهي تشمل الجناح النقابي باعتباره التنظيم المسئول عن
الدفاع عن العمال كمنتجين ، والجناح التعاوني باعتباره
التنظيم الذي يتولى الدفاع عن العمال كمستهلكين ، والجناح
السياسي الذي يضم الاحزاب العمالية والاشتراكية التي تتولى
مهمة الدفاع عن العمال كمواطنين ، كما تشمل الجناح الثقافي
الذي يضم مؤسسات تعليم الكبار ودور النشر والصحافة
العمالية والمسارح والاندية الادبية للعمال .

أما الاتجاه الثالث فيركز أصحابه على دراسة تاريخ
العلاقات الصناعية ووسائلها . فهو اتجاه يعنى بالبحث في
الوسائل والأساليب التي تستخدمها الطبقة العاملة في الدفاع
عن شروط العمل داخل المجتمع الرأسمالي . ومن الطبيعي أن
يحمل لواء هذا الاتجاه خبراء العلاقات الصناعية والمفكرون
العماليون وبعض رجال الإدارة بقدر ما ينفر منه المؤرخون ،
كما يمتاز هذا الاتجاه بكثرة تفريعاته اذ يتسع لكافة الدراسات
التاريخية - وغيرها ؛ التي تتناول الأجور ومنازعات العمل
ووسائل تسويتها ، وتطور تشريع العمل والعلاقات العمالية
الدولية وغير ذلك من الموضوعات المتخصصة .

وواضح أن هذه الاتجاهات تجتريء جانبا - أو عدة

جوانب - من حياة الطبقة العاملة وحركتها على حساب جوانب أخرى عديدة . ولذا فإنها قاصرة على أن تقدم لنا تاريخا شاملا للطبقة العاملة رغم أنها تساهم مساهمة جدية فى الصياغة النهائية لهذا التاريخ .

ومن الخطأ أن نتصور أن الجمع بين هذه الاتجاهات فى منهج واحد يمكن أن ينتج تاريخا حقيقيا للطبقة العاملة . فمثل هذا الجمع قد يؤدي الى أعداد موسوعة عمالية ، ولكنه سيقصر تماما عن انتاج تاريخ للطبقة العاملة .

ومهما يكن الأمر ، فان دراستنا لهذه الاتجاهات ، ومواصلة الاطلاع على المؤلفات التى تمثلها كان له أكبر الأثر فى وضع الصيغة النهائية للمنهج الذى التزمنا به فى هذا التاريخ ، وهو منهج يستمد طابعه العام من الموضوع الذى يتناوله وهو الطبقة العاملة ذاتها .

فمن ناحية ، يحقق هذا المنهج عرض الطبقة العاملة «كظاهرة اجتماعية» لم تنشأ من فراغ بل نشأت فى ظروف اقتصادية واجتماعية معينة فرضتها حركة التاريخ المصرى الحديث ، ثم اخذت تتفاعل مع هذه الظروف المتغيرة على مر السنين ، ومن ناحية أخرى ، فان هذا المنهج يضمن متابعة حركة الطبقة العاملة وما تفرزه هذه الحركة من تنظيمات وأفكار وقيم فى المجتمع ، من شأنها أن تؤثر وتتأثر بحركة القوى الاجتماعية الأخرى المعاصرة لوجودها .

وواضح أن المنهج - بهذا الشكل - يحمل التاريخ مهمة

مزدوجة : فهو يحتم متابعة الطبقة العاملة « كظاهرة اجتماعية » وما يطرا عليها من تغيير ، كما يحتم متابعة « حركة » الطبقة العاملة فى نفس الوقت ، ونم يكن من اليسير - دائما - تحقيق هذه المهمة بطرفيها أو أداؤها بقدر متعادل من الانجاز . فالمادة العلمية المتاحة لم تكن كافية دائما لمواجهة ما يقتضيه المنهج . وهى أن توافرت أحيانا لمتابعة الطبقة العاملة كظاهرة اجتماعية فانها كانت تقصر عن استكمال دراسة حركتها ، أو العكس ، ولاشك أن ذلك يعيد الى أذهاننا الكثير من العقبات التى اكتنفت عملية الوصول الى المصادر ، وما يمكن أن تحدثه هذه العقبات من قصور أو أخطاء .

وكان من المفيد أن نمتحن هذا المنهج فى التطبيق . وقد تم ذلك فى عدة مواقع هامة . فمن ناحية قام المعهد العالى للدراسات الاشتراكية بطبع أجزاء من هذا الكتاب - فى صورتها المبدئية - ضمن برنامج الدراسة والقراءات المقررة على الدارسين وهم من القيادات الاشتراكية الواعية . كما تم نشر بعضها - أيضا - فى مجلة الطليعة مع نماذج من الوثائق العمالية الهامة التى كشفت عنها جهود البحث عن المصادر . وقد أثار هذا النشر - فى الحالتين - ترحيب واهتمام الكثيرين - وتلقت على أثره سيلا من الملاحظات ورسائل النقد ، مما كان له أكبر الفائدة فى الاعداد النهائى لهذا الكتاب .

ومن الطريف - حقا - أن النشر المبكر لبعض أجزاء الكتاب أثار تساؤلا هاما ربما غاب عن فكرى وأفكار الكثيرين ، وهو : لماذا كل هذا الاهتمام بتاريخ الطبقة العاملة المصرية ؟

وسواء طرح هذا التساؤل على سبيل الاستنكار من جانب الجماعات الرجعية المتخلفة، أو طرح بدافع الاستطلاع المخلص من جماهير القراء ، فإن الإجابة عليه ستكون مفيدة فى جميع الاحوال .

ان العوامل التى جعلت كتابة تاريخ الطبقة العاملة يحظى عندى بكل هذا الاهتمام ، عوامل عديدة ومتشعبة .
فهناك مايمكن أن نسميها **العوامل الموضوعية** التى حركت هذا الاهتمام . ولعل ابرزها - فى تصورى - الحاجة الملحة الى اعادة كتابة التاريخ المصرى وتحويله من مجرد تسجيل لسيرة السادة والحكام الى تسجيل لسيرة الشعب وكفاحه . وكتابة تاريخ الطبقة العاملة - بطبيعة الحال - ستكون مساهمة لها وزنها فى هذه العملية ، وتجسيدها للدعوة التى تتردد فى صفوف المؤرخين الاشتراكيين لاعادة كتابة التاريخ المصرى .

وكتابة تاريخ الطبقة العاملة - من ناحية ثانية - أمر يحتمه التطبيق الاشتراكى الذى يقوده تحالف عريض من قوى الشعب العاملة ، لا شك ان الطبقة العاملة المصرية تلعب فيه دورا حاسما ومن المهم حقا أن يكون أبناء الطبقة العاملة - وقوى الشعب العامل عمرما - على وعى عميق بالتاريخ وعلى قدر كبير من الفهم العلمى لمرآته . ولعل ظهور تاريخ الطبقة العاملة المصرية يكون حافزا للمؤرخين الاشتراكيين على اعداد تاريخ الفلاحين وتاريخ المثقفين وتاريخ الرأسمالية الوطنية وتاريخ الجندى المصرى وكفاحهم من أجل عالم أفضل . ولا يخفى على الكثيرين أن فريقا من المؤرخين الغربيين أخذوا

يصدرن دراسات وبحوث تاريخية عن بعض هذه القوى ،
يشوبها الكثير من التحيز وسوء التقدير . وستظل هذه
الدراسات تروج لما تحويه من مفاهيم خاطئة - وتصورات
متحيزة - عن حركة الشعب المصرى ، الى أن يصدر التاريخ
الحقيقى لهذا الشعب على يد أبنائه المخلصين .

وثمة عامل ثالث من العوامل الموضوعية التى تحتم
كتابة تاريخ الطبقة العاملة وتبرز أهميته ، ذلك أن تاريخ
الطبقة العاملة - على نقيض تاريخ الملوك والحكام - يؤكد قيمة
العمل الانسانى وقدرته الجبارة على خلق التقدم . ففى سياق
هذا التاريخ تظهر صور الكفاح الانسانى بروعتها وتظهر
القصص الحقيقية للبطولات . انه معين لا ينضب من الاحداث
والنماذج البشرية والمآسى والانتصارات كفىل بأن يلهب ويشرى
ويلهم الكتاب والفنانين والادباء والمسرحيين . ان صفحات من
هذا التاريخ تسطر عليها قصة الفلاحين المعدمين الراحلين الى
المدن ، والطوائف الحرفية التى تنهار تحت وطأة النمو
الراسمالى ، ومأساة المليون عامل فى فرقة العمل المصرية ،
ومشاركة العمال فى ثورة ١٩١٩ ، وحياة الاشتراكيين
المبكرين . ومئات من الصور والاحداث ، ان صفحات من
هذا الطراز لكفيلة بتموين الادب والفن الاشتراكى بزاد كبير .
تلك هى العوامل الموضوعية التى ترد على المتسائلين ،
ولكن هناك أيضا عوامل ذاتية ، فارتباط المؤلف بتاريخ الطبقة
العاملة كان ولا يزال ارتباط حياة ، وارتباط عمل ، وارتباط
فكر وكان حتميا أن تجد هذه الارتباطات سبيلها الى التعبير
الخارجى من خلال هذا الجهد الفردى المحدود .